

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٣٠

الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بالتقرير السنوي العاشر للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بالتقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إريك موسي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا.

السيد موسي (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب أعضاء الجمعية العامة لأعرض التقرير السنوي العاشر لتقرير المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا.

إن عمل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا يمضي قدما بصورة حسنة. وخلال الفترة قيد الاستعراض

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٧٦ و ٧٧ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول الجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي العاشر للمحكمة الجنائية الدولية (A/60/229)

تقرير المحكمة الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة الدولية (A/60/267)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



٢٠٠٥ بأعمال إبادة كجريمة ضد الإنسانية. وكان المتهم الرابع في المحكمة الذي أقر بذنب ارتكاب الجريمة.

ولا أريد أن أعلق على المحاكمات الجارية الآن. وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة، فإن المحاكمات الخمس التي تشمل كل منها متهمين متعددين تشكل التحدي الرئيسي أمامنا بسبب الحجم، والتعقد، والوقت اللازم لانتهاء منها. وبالتالي، من المهم ملاحظة أن ثلاثا منها قد وصلت مرحلة متقدمة. وقد حدث تقدم كبير خلال مرافعة الدفاع في محاكمة بوتاري والمحاكمة العسكرية ١. وفي محاكمة الحكومة، التي تشمل أربعة وزراء في الحكومة، أنهى المدعي العام مرافعته في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومن المقرر أن يبدأ الدفاع مرافعته في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. إن التقدم المحرز في هذه المحاكمات الثلاث المتعددة المتهمين يمثل خطوات هامة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

وفي المحاکمتين الأخرين المتعددي المتهمين، يقدم الادعاء أدلته. وفي قضية "العسكريين الثانية"، يسرني أن أبلغكم أنه قد تم الاستماع إلى أكثر من نصف شهود الادعاء. وهناك تطور آخر يحظى بالترحيب وهو أنه قد تم التوصل إلى حلول للمشاكل التي وقعت فيما يتعلق بقضية "كاريميرا إيه آل". ويتذكر الأعضاء أن دائرة الاستئناف قررت أنه ينبغي أن تبدأ من جديد هذه المحاكمة، التي تضمنت في الأصل أربعة متهمين. وأعيد البدء في محاكمة أحدهم، وهو السيد روماكوبا، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأنهى الادعاء مرافعته في أوائل أيلول/سبتمبر. وسيبدأ الدفاع مرافعته في غضون بضعة أسابيع. وأعيد البدء في محاكمة المتهمين الثلاثة الآخرين في أيلول/سبتمبر هذا العام.

كما حدثت أيضا تطورات في القضايا المتهم فيها شخص واحد. وكما ذكر في تقريرنا السنوي، أنهى الادعاء مرافعته في قضية "سيرومبا" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

أصدرت الدوائر الابتدائية ثلاثة أحكام إضافية. وهذا وصل عدد الأشخاص الذين أدينوا أو حكموا بالبراءة في المحكمة ٢٥ شخصا منذ بدأت محاكمتها الأولى في عام ١٩٩٧. ويتوقع إصدار حكم آخر قريبا.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، بدأت المحكمة خمس محاكمات جديدة تشمل سبعة متهمين. وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن محاكمتين جديدتين قد بدأتا منذ تقديم التقرير السنوي. وبالتالي، فإن عشر محاكمات تجري الآن وتشمل ٢٦ متهما إضافيا. ولذلك، فإن الأحكام الصادرة حتى الآن والمحاكمات الجارية تشمل ما مجموعه ٥٢ من الزعماء المتهمين خلال أحداث عام ١٩٩٤.

إن دائرة الاستئناف للمحكمة يقع عليها أيضا عبء عمل كبير جدا. وخلال الفترة المشمولة في التقرير أصدرت أربعة أحكام استئنافية تتعلق بخمسة أشخاص.

واسمحوا لي أن أستذكر ثلاثة أحكام أصدرتها الدائرة الابتدائية خلال الفترة قيد الاستعراض.

في ١٥ تموز/يوليه، أدين إيمانويل ندينداباهيزي، وهو وزير مالية سابق، بجريمة أعمال الإبادة الجماعية وبجرائم ضد الإنسانية وحكم بالسجن مدى الحياة. وقد استغرقت تلك المحاكمة ٢٩ يوم عمل في المحكمة، وصدر الحكم بعد عشرة أشهر ونصف الشهر منذ بدء المحاكمة.

وأدين أيضا ميخائيلي موهيماننا، وهو مستشار، بجريمة أعمال الإبادة وبجرائم ضد الإنسانية وحكم بالسجن مدى الحياة في ٢٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٥، بعد ٣٤ يوم عمل في المحكمة.

وأخيرا، حكم على فينسينت روتاغانيرا، وهو مستشار أيضا، بالسجن ست سنوات، في ١٤ آذار/مارس

إليها في نوبات صباحية أو مسائية بصورة متزامنة مع محاكمات أخرى.

ويجب أن يُنظر إلى القاعة الرابعة للمحكمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من هذا المنظور. لقد بُنيت في غضون شهر وكانت جاهزة للاستخدام في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وهو يوم افتتاحها. وهذه القاعة الإضافية للمحكمة، التي تم تمويلها بواسطة التبرعات، تيسر التقدم الثابت المحرز في قضاياها، وتشكل عنصرا هاما في استراتيجية الإنجاز التي تتبعها.

وفي استراتيجية الإنجاز التي تتبعها، قدّرنا أنه، على أساس المعلومات المتاحة حاليا، ستكون المحكمة قد أنجزت نظرها في قضايا تشمل ما بين ٦٥ و ٧٠ شخصا بحلول عام ٢٠٠٨. وعلى أساس هذه التوقعات، يسرني أن أؤكد على أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في طريقها لإكمال محاكماتنا في الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

ويواصل المدعي العام التركيز على الأشخاص الذين يُدعى أنهم كانوا في مراكز قيادية ويتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم المرتكبة. وقد أنهت شعبة التحقيقات تحقيقاتها بشأن الأهداف الجديدة قبل الموعد النهائي الموافق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومن بين ١٦ متهما أجري التحقيق معهم، قرر المدعي العام أن يصدر قرارات اتهام ضد ثمانية منهم. ومنذ تقديم التقرير السنوي، أقرت الدوائر كل قرارات الاتهام. وبهذا يصل العدد الإجمالي للذين صدرت ضدهم قرارات اتهام بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والطلاق في الوقت الحالي، إلى ٢٠ متهما.

في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥، سلّم المدعي العام ملفات ١٥ متهما إلى السلطات الرواندية. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم تسليم ملفات قضايا ١٠ أفراد آخرين،

بعد سماع شهادة ١٥ شاهدا أثناء المحاكمة التي استغرقت ٢٥ يوما. وقد أدى تغيير محامي الدفاع إلى تأخير البدء في مرافعة الدفاع، التي ستبدأ في نهاية تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وفي محاكمة "موفونبي"، ستبدأ مرافعة الدفاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وكما هو وارد، بدأنا في تناول القضايا المتهم فيها شخص واحد بعد تقديم التقرير السنوي. وقد بدأت محاكمة "مبارا" في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقد أنهى الادعاء بالفعل مرافعته في أقل من أسبوعين، ريثما يتم استجواب أحد شهود الادعاء. واستمعت الدائرة إلى ١٠ شهود للادعاء، مما يجعلها أقصر مرافعة للادعاء في تاريخ المحكمة. وستبدأ مرافعة الدفاع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي يوم الاثنين الماضي، الموافق ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بدأت محاكمة "زيغيرانيارازو".

وتؤكد هذه التطورات قدرة المحكمة على إنهاء القضايا المتهم فيها شخص واحد في عدد محدود من أيام المحاكمة. كما أنها تبين المستوى العالي للنشاط القضائي في أروشا. وفي هذا الأسبوع، يُنقل ما بين ١٤ و ١٨ متهما إلى قاعات المحكمة ومنها، تبعا للجدول اليومي. ويستخدم ١٨ من قضاة المحاكمة كل قاعات المحكمة بأقصى طاقتها. ويتنظر ١٦ متهما المحاكمة في مركز الاحتجاز التابع لنا؛ وسيتم البدء في هذه القضايا بمجرد أن تسمح قدرة المحكمة.

وبغية ضمان الحد الأقصى من العمل القضائي المنجز، من الضروري تحقيق التوازن بين المحاكمات المتعددة المتهمين ومحاكمات المتهم الواحد. والأماكن المحدودة لقاعات المحكمة تجعل من ذلك مهمة صعبة وتتطلب التخطيط طويل الأجل. ويتم في العادة تحديد مواعيد محاكمات المتهم الواحد خلال فترات التوقف في المحاكمات الكبيرة - التي تسمى بذات المسارين - أو يتم الاستماع

أشير هنا إلى التقرير السنوي للمزيد من التفاصيل، وسمحوا لي أن أشدد ببساطة على الأعمال الهامة لكل أقسام المحكمة، بما في ذلك قسم إدارة المحكمة، وقسم الشهود، وقسم خدمات اللغات، وقسم محامي الدفاع. وفي هذا الصدد، سمحوا لي أن أؤكد على أننا نقدر تقديرا عاليا العمل الهام الذي تقوم به أفرقة الدفاع.

لا يزال برنامج التوعية يمثل أولوية من الأولويات، ويشكل مركز الإعلام في كيغالي مركز التنسيق فيه. ويصف التقرير السنوي هذا العمل. سمحوا لي أن أعيد التأكيد على أنه من بين الأنشطة التي تحظى بالأولوية أيضا استقبال الروانديين في المحكمة. وفي الآونة الأخيرة، زار قضاة روانديون بارزون أروشا، وتصل هناك باستمرار جماعات من طلاب الجامعة. وتواصل المحكمة الإعراب عن تقديرها للتعاون الذي تبديه السلطات الرواندية. هناك تدفق مستمر من الشهود من كيغالي وأروشا. ومن الضروري أن يتلقى كل من الادعاء والدفاع المساعدات اللازمة فيما يتعلق بالشهود والوثائق.

سمحوا لي أن أضيف أن أية ادعاءات تتعلق بتخويف شهود الادعاء أو الدفاع ستحملها المحكمة على محمل الجد، وسيتم التحقيق فيها من أجل معرفة الحقيقة.

النيابة عن المحكمة، سمحوا لي أن أهني بياني بالإعراب عن تقديرنا العميق للجمعية العامة وللأمين العام لدعمهما المستمر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليخاطب الجمعية العامة.

**السيد ميرون** (تكلم بالانكليزية): يشرفني خالص الشرف أن أخاطب هذه الجمعية مرة أخرى. واليوم يسرني أيما سرور أن أعرض التقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة

لم تصدر ضدهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالمثل قرارات اتهام، إلى السلطات الرواندية. ويعتزم المدعي العام أيضا أن يجيل بعض المتهمين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ضدهم قرارات اتهام إلى الولايات القضائية الوطنية لمحاكمتهم. وستتخذ دوائر المحاكمة قرار إحالة بعض القضايا إلى الولاية القضائية الوطنية على أساس كل حالة على حدة، بمجرد استلام طلبات الإحالة من الادعاء. ويدخل مكتب المدعي العام في مفاوضات مع بعض الدول لضمان محاكمة بعض الأشخاص، الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ضدهم قرارات اتهام، على الصعيد الوطني. وقد وافق بلد بالفعل على محاكمة متهم واحد، ويتم مواصلة بذل الجهود لحث بلدان أخرى على الاقتداء بذلك. وستساهم الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتبعها بقبول القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وقد كثف مكتب المدعي العام أنشطة المطاردة التي يقوم بها، وزار عددا من البلدان الأفريقية التي يُشتبه في أن بعض الهاربين يقيمون بها. ويشجع المدعي العام بقوة السلطات الوطنية على تقديم مزيد من التعاون الهام في مطاردة هؤلاء الأشخاص وإلقاء القبض عليهم. والدول الأعضاء مطالبة بأن تقدم المساعدة في اعتقال الهاربين.

في العام الماضي، وصفت المشاكل الناجمة عن تجميد التوظيف، الذي حدث بسبب عدم قيام بعض الدول الأعضاء بدفع مساهماتها في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن الضروري أن نتفادى حدوث تجميد جديد. ومن أجل احترام الأطر الزمنية التي وضعها مجلس الأمن، يجب أن تستمر المحكمة في تلقي الموارد الضرورية.

يوصل قلم المحكمة دعم العملية القضائية عن طريق تقديم الخدمات للأقسام الأخرى بالمحكمة. ويتعين علي أن

من أن تواصل النمو في قائمة الدعاوى سيجعل تحقيق ذلك الهدف الطموح يعتمد كلية على الفصل في بعض القضايا - على الأقل - عن طريق الاعتراف بارتكاب الذنب.

وقد نفذنا عددا من التغييرات لضمان أن نواصل سير العمل بأقصى طاقتنا. ومما يكتسب أهمية خاصة، أننا عدلنا عدة قواعد إجرائية، مما عجل بإجراءاتنا، دون التضحية بحق المدعى عليهم في المحاكمة وفق الأصول القانونية.

وفي ضوء الزيادة في عدد لوائح الاتهام الجديدة، ووصول أشخاص جدد ممن صدرت ضدهم لوائح اتهام والهاربين، ووجود اعتراف واحد لا أكثر بارتكاب الذنب، ضاعفنا جهودنا، ليس فقط لتسيير أعمالنا بسرعة وتبصر، بل أيضا للتأكد من إقامة العدل بالنسبة للضحايا والمتهمين على السواء، وضمان مراعاة الأصول القانونية الواجبة، وحصول المتهمين على محاكمات منصفة تتماشى مع أعلى معايير العدالة الدولية.

وفي الوقت الراهن، توجد في المحكمة ثلاث محاكمات جديدة في المرحلة التمهيدية تضم متهمين متعددين. ومن خلال مباشرة عدة قضايا - تقرر المحكمة أنها تستند إلى نفس السيناريوهات الوقائية - تحت مظلة محاكمة واحدة كبرى، تستهدف المحكمة بهذا النوع من المحاكمات التي تشمل متهمين متعددين، زيادة كفاءتها، والحفاظ في الوقت ذاته على العدالة القضائية للمتهمين. وقد منحت إحدى الدوائر الابتدائية بالفعل حق الإدغام في أول قضية من هذه القضايا التاريخية، بما يسمح بضم ثمانية متهمين من سربرنيتشا كانوا متورطين في ست قضايا مختلفة، في إطار محاكمة واحدة، وقد يصبحون تسعة في حالة القبض على الهارب تولىمير. أما المحكمتان الأخريان اللتان تضمآن أكثر من متهم في سجل قضايا المحكمة، فتتضمنان ستة وسبعة مدعى عليهم على التوالي؛ وقد يصبحون ثمانية في حالة القبض على الهارب ديور ديفيتش.

الجناية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقبل الشروع في ذلك، أود أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المساندة الحيوية التي طالما وفرتها للمحكمة. فهذه المساندة الثابتة والمطردة، سمحت للرؤيا التاريخية لمحكمتنا بأن تصبح قوة ملموسة وأمرة في سعينا إلى السلام والعدل والمصالحة في منطقة يوغوسلافيا السابقة.

منذ قدمت تقريرى الأخير إلى الجمعية العامة قبل سنة، واصلنا العمل بنشاط في سبيل إنجاز مهمتنا الحيوية. ويسرني أن أعلن، في هذا الصدد، أننا ما زلنا نتوخى اليقظة في متابعتنا الحثيثة لمهمنتنا، وما زلنا نتخذ خطوات كبيرة جديدة بالملاحظة، على الرغم من الصعوبات الجمّة. وهذا العام، استمعت الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف إلى عدد قياسي من القضايا وفصلت فيها. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت الدوائر الابتدائية التي تواصل العمل بكل طاقتها، في ٣٧ قضية. وفصلت دائرة الاستئناف في ٥ طعون في أحكام، و ٢٣ طعنا تمهيديا. وجدير بالذكر أن أربع قضايا أُحيلت إلى الولايات القضائية الوطنية وثلاثة من هذه الأحكام أصبحت الآن رهن الاستئناف.

ولكننا لا نقنع بما حققناه من إنجازات، وما زلنا ننظر في أساليب جديدة وخلاقة تزيد من كفاءة إجراءاتنا وتخفض من تكاليف عملياتنا، دون التضحية بجودة العمل. والواقع أن السنة قيد الاستعراض شهدت عدة إصلاحات داخلية مهمة لضمان الامتثال لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) اللذين يحددان معا استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة.

وفي تقييمي الأخير الذي قدمته لمجلس الأمن، والذي يشمل الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قدّرت أن المحكمة، بحلول عام ٢٠٠٩، يمكنها أن تنجز محاكمات جميع المتهمين المحتجزين لدينا في ذلك الحين. ولكنني حذرت

ترشيح وإعادة انتخاب القضاة المخصصين، مما ينهض بالاستمرارية والخبرة. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أُجريت انتخابات، ولدينا الآن مجموعة منتخبة من ٢٧ من فقهاء قانونيين من ذوي الخبرة، وهم على استعداد لخدمة المحكمة بصفتهم قضاة مخصصين. ونشرع الآن في اختيار أوائل القضاة المخصصين، لاستكمال هيئات محكمتنا، حسبما تقتضيه الضرورة.

وفضلا عن الاضطلاع بإصلاحاتنا الخاصة، دعمنا بقوة سيادة القانون في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة التي تعزز قدرتها على تسليم مرتكبي الجرائم ليد العدالة في إطار الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي هذا المجال، يسرني أن أبلغكم بأن المحكمة العليا في البوسنة والهرسك فتحت غرفتها الخاصة بجرائم الحرب في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. وهذا، في الحقيقة إنجاز تاريخي لشعب البوسنة والهرسك وللمجتمع الدولي ككل، وقد تحقق بتضافر جهود الحكومة وشعب البوسنة والهرسك، والممثل السامي في البوسنة والهرسك، والمحكمة والحكومات المانحة والمجتمع الدولي. ورغم صعوبات كبرى، تكللت هذه الجهود الفاتحة بقيام غرفة جرائم الحرب وبدء عملها في فترة زمنية ملحوظة بقصرها.

وبدأت المحكمة، كجزء من استراتيجية إنجازها، بإحالة قضايا تتصل بمتهمين متوسطي الرتب أو من الرتب الدنيا إلى تلك الغرفة. وقدم النائب العام إلى الآن ١٢ استدعاء للإحالة، تتصل بـ ٢٠ متهما. وتم الاستماع، حتى الآن إلى ستة من المتهمين الذين تم استدعاؤهم، وسُحب استدعاء واحد. وأصدرت هيئة الإحالة خمس إحالات: أربع منها للإحالة إلى غرفة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وواحدة للإحالة إلى جمهورية كرواتيا. وقد رُفض استدعاء

وقمنا أيضا بتفحُّص ممارساتنا وإجراءاتنا، بحثا عن سُبُل لضمان وفاء المحكمة بولايتها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم اليوم أن جميع أقسام المحكمة تنسّق جهودها لتزويد من كفاءتها، ولضمان أن تركز المحكمة مواردها على محاكمة المسؤولين رفيعي المستوى المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم.

وقُمت أيضا بإنشاء فريقين عاملين قضائيين، أحدهما لاستكشاف طرق لتسريع المحاكمات، والآخر لفحص كيفية تسريع إجراءات الطعون. والفريق العامل المعني بالمحکمات، والذي يرأسه القاضي بونومي، ينظر في اقتراحات لتبسيط الإجراءات التمهيدية وإجراءات المحاكمة، واقتناء مساحة لإنشاء قاعة محكمة إضافية. والفريق العامل المعني بالطعون، والذي يرأسه حاليا القاضية مومبا، يدرس قواعد تنظم إجازة تقديم أدلة إضافية في مرحلة الاستئناف، ويستكشف إجراءات مختلفة تقتصد زمن ترجمة القرارات والأحكام للمستأنف. وقدم الفريق العامل المعني بالطعون عددا من الاقتراحات للجلسات العامة للقضاة، وبعدها قُدمت توصيات للجنة القواعد. وتقترح تعديلات القواعد خفض زمن الإحاطة بالنسبة للطعون في الأحكام، وفصل طلبات الأدلة الإضافية عن ملفات الطعون الموضوعية لتلافي تعاقب طلبات الأدلة الإضافية، وتعزيز سلطة قاضي الطعون التمهيدية في التصرف في الطلبات الروتينية، دون الاستماع إلى الطرف المعارض، ما لم يكن متضررا من الطلب.

وهذا العام، قمنا أيضا بتحسين الاتصال بين رابطة محامبي الدفاع والمحكمة، في محاولة لتعزيز الكفاءة في سير المحاكمات. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدث في شباط/فبراير، نظام تجريبي لمحكمة إلكترونية. وهذا النظام الذي يُدمج كل الوثائق المتعلقة بالقضايا في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية، سيزيد إمكانية الوصول إلى المعلومات، مع تسريع سير الإجراءات. وفي تطور إيجابي آخر، شهد هذا العام اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٧ (٢٠٠٥)، الذي يسمح بإعادة

العدالة في لاهاي المتهمون من ذوي المناصب العليا. ويجب أن نعمل معا لاتقاء هذا الخطر على تراث المحكمة والعدالة الدولية.

وصادفت في تموز/يوليه الماضي الذكرى السنوية العاشرة لمجازر سربرينيتشا الرهيبة، التي تم فيها الإعدام التعسفي لما يناهز ٧ ٩٠٠ مسلم من الرجال والصبيان في ما اعترفت المحكمة بأنه إبادة جماعية. وقد تشرفت بالتكلم في الحفلة المؤثرة التي أُقيمت تذكارا للضحايا في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. والمتهمان مهندسة هذه المجزرة، كاراديتش وملاديتش، فاران من وجه العدالة منذ عقد من الزمن. ومن الصعب معارضة قرار البرلمان الأوروبي في تموز/يوليه القائل إن اعتقال المذنبين بجرائم حرب ونقلهم وإدانتهم هو إثبات الحد الأدنى من الاعتراف بالآلاف من ضحايا جرائم الحرب في سربرينيتشا وغيرها من الأماكن. وفي ظل هذا الأمر المروّع، يُعتبر القبض على هؤلاء المتهمين الثلاثة الكبار ومحاکمتهم أقل ما يمكننا أن نفعله.

إن التعاون التام لدول المنطقة فائق الأهمية إذا أردنا تأمين اعتقال باقي الفارين. وقد تحسّن تعاون الدول في بعض الحالات، في العام الماضي. وزاد عدد المتهمين الذي نُقلوا إلى المحكمة زيادة مشهودة - بمقدار ٢٤ منذ نهاية العام الماضي - بفضل جهود سلطات صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا معا. غير أن الحكومة الصربية لم تنفذ مذكرات الاعتقال الأخرى التي أحالتها إليها المحكمة. ومن المعتقد أن خمسة من المتهمين السابعة الفارين، بمن فيهم ملاديتش، هم في صربيا والجبل الأسود أو جمهورية صربسكا.

وبصورة عامة، لا يزال مستوى تعاون جمهورية صربسكا مع المحكمة غير كاف، لأنها لم تُقدم أية معلومات عن كاراديتش وملاديتش، ولم تنقل وثائق فترة الحرب إلى

واحد. وتم استئناف أربعة من إحالات القضايا، وأبرمت محكمة الاستئناف إحالة من الإحالات.

ولا تزال المحكمة ترسي مزيدا من الأسس القانونية واللوجيستية لنقل قضايا الادعاء لذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى محاكم وطنية مختصة. وقد أيدنا مبادرات بناء القدرة المحلية عن طريق تدريب قضاة ونواب عامين في كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود، والبوسنة والمهرسك. وكان من جراء ذلك جزئيا التزايد المطرد للخبرة الاحترافية وللقدرة المحلية لمعالجة قضايا. يمثل هذا التعقيد. وقامت المحكمة أيضا بتوزيع مواد أساسية مترجمة إلى اللغات الرئيسية في المنطقة، وهي لا تزال تقيم علاقات وثيقة بخبراء القانون المحترفين وأوساط المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام المحلية والحكومات.

ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد ضاعفت جهودها لإقناع دول يوغوسلافيا السابقة بأن تنشط في التحري عن الأفراد المتهمين الذين لا يزالون فارين وإلقاء القبض عليهم. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم نقل ٢٤ متتهما إلى لاهاي أو استسلموا لها. ولا يبقى إلا سبعة فارين يتعيّن القبض عليهم، مع أن قلقا شديدا يساورنا لأن بين هؤلاء السبعة ثلاثة من أهم المتهمين هم: رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا.

ونحن نطلب التعاون الكامل من جميع الدول الأعضاء، في سعينا إلى أن يمثل أمام العدالة مرتكبو الفظائع التي أدمت البلقان في التسعينات، إذ قضت على مئات الآلاف من الأرواح. وعلى الأمم الممثلة هنا اليوم أن تقر بما قد يشكله من خطر على العدالة الدولية تمكّن هؤلاء الفارين من الإفلات من المحكمة. والأمر صريح: فإن ظلالات قائمة ستلقى على إنجازات المحكمة التاريخية، إذا لم يمثّل أمام

وبالتالي، يسير السلام والعدالة يدا بيد. وبفضل المحكمة إلى حد بعيد، تيسرت ليوغوسلافيا السابقة الآن فرصة بناء سلام دائم.

وفضلا عن ذلك نشعر بفوائد المحكمة فيما يتجاوز منطقة البلقان. لقد تحدى أيضا عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التقليد السيئ السمعة المتمثل في إفلات كبار المسؤولين الذين يرتكبون أخطر الجرائم الدولية من العقاب. وقد بينت المحكمة أيضا، خلال فترة ١١ سنة من وجودها، أن العدالة الدولية الشفافة لها مقومات البقاء. وأقمنا مجموعة عظيمة لا سابقة لها من الأحكام القضائية على القانون الإنساني الدولي والجنائي الموضوعي، وخصوصا على الإجراءات الجنائية، وهو موضوع لا سابقة له منذ نورنبرغ. وإن أحكامنا فيما يتعلق بالقانون الإجرائي والموضوعي توفر الآن الأساس لجميع المحاكم الجنائية الدولية، ويمثل نجاحنا نموذجا يحتذى به في إقامة الدعاوى على المستوى الوطني ضد الأشخاص الذين يرتكبون الفظائع في زمن الحرب. وستوفر قراراتنا الرائدة بشأن القانون الإنساني الدولي مصدر الإرشاد الأساسي للمحاكم في يوغوسلافيا السابقة. ويشارك موظفونا في تقديم خبراتهم القيمة بتدريب موظفي هذه المحاكم الحديثة العهد. كما سيساهم الاجتهاد القضائي أيضا في نجاح المحاكم الوطنية والدولية الأخرى التي تتولى إنفاذ أحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية، وقد استخدمت كل منهما محكمتنا نموذجا. وأخيرا، تحسن تحسنا كبيرا فهم القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، بينما تابع العالم إجراءات الدعاوى في لاهاي.

بيد أن ثمة كلفة، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الأشياء ذات القيمة العالية. وإن القضايا المعروضة على المحكمة هي بحكم التعريف كبيرة ومعقدة، ولهذا فإن

لاهاي. أما مستوى تعاون كرواتيا، فلا يزال يدعو إلى الارتياح في معظم المجالات، باستثناء بارز هو فشل هذا البلد في اعتقال غوتوفينا وإعادته إلى لاهاي.

وأخيرا، من نافل القول إن الفارين إذا عبروا الحدود لتجنّب اعتقالهم ستلزم الدولة التي ينتقلون إليها بملاحقة الفارين واعتقالهم ونقلهم إلى لاهاي بدون تأخير.

وأرجو أنه قد بات واضحا الآن أن المحكمة كانت تعمل طوال العام الماضي بكل قواها. ومن العوامل الرئيسية المؤثرة في قدرة المحكمة على العمل بكامل طاقتها وبمزيد من الكفاءة إلغاء الجمعية العامة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التجميد المفروض على التوظيف. وكما أوردت العام الماضي في تقريرتي، أعاق التجميد الذي تقرر سنة ٢٠٠٤ قدرة المحكمة على إنجاز مهمتها. ومع إلغاء التجميد واتخاذ القرار ٢٧٤/٥٩، الذي وفّر مخصصات كانت الحاجة إليها ماسة، تمكّنا من توظيف الموظفين اللازمين ومواصلة العمل بسرعة. وإني أناشد جميع الدول أن تدفع اشتراكاتها المقررة في الوقت المناسب بغية تجنّب تكرار هذه الصعوبات.

ومواطنو يوغوسلافيا السابقة هم، من ناحية، محظوظون بالقياس إلى مواطني مناطق أخرى تمزقها الحروب: فإن لديهم المحكمة. ولم تقدّم المحكمة إسهاما أساسيا ودائما فحسب، بإحراق العدالة لآلاف السكان في المنطقة، بل فتحت أيضا سجلا تاريخيا، أساسيا للفظاعات التي نتجت عن الحرب. وتحميل المحكمة مسؤولية جنائية شخصية للذين أساءوا استعمال مناصبهم القيادية في السلطة يساعد على دحض الرأي القائل إن بعض الأمم المنعزلة والمجموعات العرقية يجب أن تحمل إلى الأبد وصمة ذنوب قادتها. وتمخضت إنجازات المحكمة كذلك عن احترام مزيد لحكم القانون، مما كان شرارة أطلقت الإصلاح القضائي في المنطقة برمتها. والعدالة عنصر أساسي من عناصر المصالحة الوطنية،



شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من أنني سأواصل العمل بوصفي قاضيا في دائرة الاستئناف. ستكون هذه آخر مرة أمثل فيها أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للمحكمة. لقد حظيت حقا بشرف وامتيار قيادة تلك المؤسسة العظيمة. اسمحوا لي أن أعرب عن صادق امتناني للأعضاء على دعمهم المتواصل للمحكمة، بل، في حقيقة الأمر، للعدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على خدمته المحكمة مدة طويلة وأن أشكر المجتمع الدولي على الحفاظ على قيم العدالة في العالم.

**السيد واتسون** (الملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ينضم البلدان المنضمان للاتحاد الأوروبي وهما بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة للانضمام وهما كرواتيا وتركيا، والبلد المنتمي إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وهو أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأوكرانيا إلى هذا البيان.

أود بادئ ذي بدء أن أشكر القاضي موسي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إحاطتهما الإعلاميتين. كما نشكر القاضي ميرون على خدمته المتميزة خلال فترة رئاسته.

يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماننا راسخا بمبدأ عدم إفلات أشد الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي حسامة من العقاب. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل مساءلة الأفراد على هذه الجرائم. فالسلام والأمن وسيادة القانون مترابطة ترابطا وثيقا وقد قامت كلتا المحكمتين بمساهمات مهمة جدا في اتجاه

إجراءاتنا بالضرورة طويلة ومكلفة. وفي أحيان كثيرة فإن الجرائم المرتكبة - المتعلقة بجملات عسكرية بأكملها - وقعت على مدى أشهر أو سنوات وفي أماكن عديدة وانطوت على بضعة متهمين. وبوجود الكثير من البنود في بعض لوائح الاتهام، تكون المحاكمات في منتهى التعقد بسبب الاستعانة بالعشرات أو المئات من الشهود والآلاف من صفحات الوثائق التي يحتاج معظمها إلى الترجمة من اللغات الإقليمية إلى الانكليزية والفرنسية وهما لغتا العمل في المحكمة. وإن الدعم المالي المستمر من جانب الدول الأعضاء هو مفتاح نجاحنا. وأعترف أن الأموال المطلوبة لإنجاز مهمة المحكمة ليست سوى ثمن زهيد يؤدي مقابل المكافآت المهمة التي تُجنى من عمل المحكمة. وكما أشار إلى ذلك بحكمة الأمير زيد الحديدي، ممثل الأردن السابق في الأمم المتحدة، فإن السلام تكلفته أكثر فعالية كثيرا من الحرب. وفي الحقيقة إن التكاليف السنوية لتشغيل المحكمة تقل عن جزء من عشرين من تكاليف عمليات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة خلال فترة الحرب. وبدعم تام من كل الدول الأعضاء، نتطلع قدما لإنجاز مهمتنا البارزة ولتوفير نموذج يجتذى به للمحاكم الجنائية القادمة.

وبعد مضي ١٠ سنوات على الأعمال الوحشية التي ارتكبت في سريرينيتشا، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي للمحكمة أهم من أي وقت مضى، ليثبت للعالم أن هذه الجرائم لا يمكن التسامح بشأها ولا يمكن أن تغفل من العقاب. وسيضمن عمل المحكمة أن يظل التعامل مع الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن هذه الجرائم الدولية الجسيمة، ونحن نشارف إنجاز ولاية المحكمة، بأعلى مستويات العدالة الدولية. وستستمر قراراتنا الرائدة في توفير مصدر إرشاد أساسي للمقاضاة العادلة والفعالة لمن يرتكبون الفظائع في زمن الحرب.

وأخيرا، أود إبلاغكم بأن مدة عملي بوصفي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ستنتهي في أواسط

التأثير عند الحد الأدنى. إننا نرحب بإتمام التحقيقات السابقة لإصدار لوائح الاتهام وتوجيه لوائح الاتهام النهائية. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بحرارة بإنشاء أفرقة عاملة من القضاة للإسراع بوتيرة المحاكمة والاستئناف ويتطلع قدماً لسماع المزيد عن تنفيذ توصيات هذه الأفرقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام رئيسي المحكمتين بشأن استراتيجيتهما للإنجاز. وحقاً ينبغي أن تبذل المحكمتان كل الجهود لاحترام الآجال المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفي المقابل، هناك التزام على عاتق المجتمع الدولي كذلك. فالموارد الكافية والتعاون ومساعدة ودعم الدول الأعضاء ودعمها أساسية لعمل المحكمتين.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتحسن الكبير المحرز في تعاون الدول مع المحكمتين خلال الـ ١٢ شهراً الماضية. ومن الأهمية الحاسمة أن تتعاون الدول فيما يتعلق بطلبات الوصول إلى المحفوظات والوثائق وفي ضمان ممثل شهود الادعاء أمام المحكمة وفي إلقاء القبض على المتهمين الذين مازالوا طُلِّقوا ونقلهم. ونكرر التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للمحاكمة. وسيظل ضرورياً تعاون رواندا وجيرانها وبلدان غرب البلقان تعاوناً كاملاً ومستمراً مع المحكمتين.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة باهيمو كا (كينيا).

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلتها المحكمتان لتحويل قضايا إلى القضاء المحلي، ويرحب بأنشطتهما في مجال بناء القدرة الوطنية. ونرحب بافتتاح الدائرة الخاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في محكمة

المصالحة وبناء السلام في البلدين اللذين خدمتهما. ويجدد الاتحاد الأوروبي تأييده التام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما يشيد بكل موظفيهما وبجهودهما الرامية إلى إنصاف ضحايا أبعث الجرائم.

نشكر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريرها السنوي العاشر الموجز (A/60/229) والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تقريرها السنوي الشامل الثاني عشر (A/60/267) على الرغم من أننا نأسف لكون طول التقرير الأخير حال دون توزيعه في الوقت المناسب. وإننا نرحب بالتطورات والتحسينات التي حققت خلال الـ ١٢ شهراً الماضية. لقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثلاثة أحكام ابتدائية، مما جعل مجموع المحاكمات يبلغ ١٩ محاكمة تشمل ٢٥ متهما منذ ١٩٩٧. كما تجري محاكمة ٢٥ شخصاً آخرين. وأصدرت دائرة الاستئناف أربعة أحكام تم خمسة أشخاص. كما يجري النظر في استئناف ١٠ أحكام ابتدائية أخرى وفي طلب واحد لإعادة النظر في الحكم الابتدائي. كما بُدئ بخمس محاكمات جديدة خلال الفترة التي تناولها التقرير. إننا ممتنون للمعلومات المستكملة عن التقدم المحرز اليوم. لقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن استراتيجية إنجاز منقحة (S/2005/336، ضميمه) في شهر أيار/مايو، ونرحب ببناء قاعة محاكمة رابعة، بوصفها عنصراً مهماً في هذه الاستراتيجية.

لسوء الحظ، لم يكن لدينا وقت كثير لدراسة تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. غير أننا نعرف وصول عدد كبير من المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى يوغوسلافيا السابقة. إننا نعترف بأن الأعداد الأكبر من الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة في لاهاي ستؤثر في تنفيذ استراتيجية الإنجاز في حينه، غير أننا نأمل في إبقاء ذلك

السابقة ورواندا. وأدت المحكمتان، منذ إنشائهما، دوراً هاماً في الإثبات بوضوح أن جرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي لن يجري التسامح حيالها. وقد أنشئت المحكمتان لضمان ألا يفلت من العقاب مرتكبو جرائم الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي.

إن العمل الذي تؤديه المحكمتان هام للغاية في تقديم مرتكبي الفظائع إلى العدالة وفي تطوير العدالة الدولية والقانون الدولي. ولا شك في أن قرارات المحكمتين أسهمت في التطوير التدريجي والبناء للسوابق القضائية في مجالي القانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي، بالنسبة لمختلف المسائل الإجرائية ومسائل الصلاحيات، وكذلك بالنسبة لقضايا موضوعية هامة للغاية. وكانت المحكمتان رائدتين في الدعوة إلى عدالة التعويض عن الضرر لصالح الضحية في القانون الجنائي الدولي.

ويسرّ ماليزيا أن تلاحظ أن كلاً من المحكمتين بذلت جهداً كبيراً في تنفيذ استراتيجية إنجاز عملها، وفقاً لما حدده قرارا مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، اللذان طلبا من كلتا المحكمتين اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء التحقيقات بنهاية عام ٢٠٠٤، وإنهاء جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٨، وإنهاء جميع أعمالهما في عام ٢٠١٠. ويسرنا أن نلاحظ أيضاً أن كلاً من المحكمتين واصلت إجراء إصلاحات جوهرية لتحسين قدرتها الإدارية في نفس الوقت الذي كانت تعمل على تنفيذ استراتيجية الإنجاز في الوقت المحدد.

وقد مكن تعيين قضاة مخصصين كلا المحكمتين من زيادة إنتاجيتها القضائية وتلبية المطالب التي ترتبت على زيادة عدد القضايا. ويجب أن يكون بوسع المحكمتين الاضطلاع بمهامها بكفاءة، حتى لا يتأخر على نحو غير سليم توقيف

الدولة في البوسنة والهرسك بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وإحالة أول قضية من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا إليها في ٢٩ أيلول/سبتمبر. ويكرر الاتحاد الأوروبي مناقشته المحكمتين ضمان امتثال المحاكمات التي تُجرى على الصعيد الوطني وفقاً للمعايير الضرورية للمحاكمة العادلة والمستقلة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

أخيراً، نود أن نطمئن المحكمتين إلى دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لهما، وأن نتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء المحكمتين ودوائرهما ودوائر الاستئناف التابعة لهما وقلميهما، ونتقدم بالشكر أيضاً إلى مكنتي الادعاء العام، على ما قدموه من إسهام للسلم والعدالة وسيادة القانون، وعلى الإرث الذي ستركونه لتطوير القانون الجنائي الدولي في المستقبل.

**السيد روسلي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أتقدم بالشكر إلى القاضي إيريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على عرضهما تقرير المحكمتين (A/60/267 و A/60/229) وعلى إدارتهما الممتازة للمحكمتين أثناء الفترة التي يغطيها كلا التقريرين. ويوفر التقريران استعراضاً شاملاً للتقدم الذي أحرز في عمل المحكمتين، وكذلك الصعوبات التي واجهتهما. ونهنئ كلا الرئيسين وجميع أعضاء دوائر المحكمتين ومكنتي الادعاء العام وقلمي المحكمتين على التقدم الذي تحقق حتى الآن.

ستظل ماليزيا تؤمن إيماناً قوياً بأهمية إعلاء مبدأي العدالة والمساواة، اللذين يدعمهما القانون الإنساني الدولي. ونحن نرى أن التمسك بسيادة القانون أساس ضروري لإعلاء هذين المبدأين. وقد أنشئت المحكمتان لتقدم إلى العدالة، من بين أمور أخرى، الأشخاص الذين يزعم أنهم مسؤولون عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وللإسهام في استعادة السلم من خلال تشجيع المصالحة في يوغوسلافيا

تلاحظ أن المحكمة تستخدم التكنولوجيا من أجل تحديث نفسها. وقد أسهم تنفيذ نظام "إعداد إجراءات المحكمة إلكترونياً" في الإسراع في المحاكمات وفي عمليات الاستئناف.

وتلاحظ ماليزيا أن الجزء الدائم من إرث المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة سيكون تعزيز نظام العدالة الجنائية في البوسنة والهرسك. ولتحقيق هذه الغاية، فإن إنشاء الدائرة الخاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب مسألة مهمة لتمكين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من إنهاء محاكماتها بحلول عام ٢٠٠٨. وإنشاء الدائرة الخاصة دليل على التعاون المتنامي والمحسن مع السلطات الوطنية. ومع أن الدائرة الخاصة ستتمكن من تحويل القضايا المتدنية المستوى إلى الولاية الوطنية، فإنه يلزم مزيد من العمل لضمان أن تتم العملية على نحو جيد التوقيت.

لقد انقضى أكثر من عقد من الزمن منذ إنشاء المحكمة. ويسرّ ماليزيا أن تلاحظ أنها حققت تقدماً كبيراً في الانتهاء من القضايا المعروضة عليها. إلا أن القلق يساورنا لأن ١٠ أشخاص أُقرت لوائح اتهام ضدهم علانية لا يزالون مطلقي السراح، بمن فيهم متهمون رئيسيون أُقرت لوائح اتهام ضدهم تتهمهم بارتكاب جرائم حرب، وعلى وجه الخصوص رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. ويراودنا أمل قوي بأن تعالج هذه المسألة في أسرع وقت ممكن. وتتشاطر ماليزيا القلق الذي أعرب عنه في التقرير من أن بقاء هذه الشخصيات الرئيسية مطلقة السراح بمنأى عن العقاب من شأنه لا عدم تمكين المحكمة من إنهاء عملها في الوقت المحدد لها فحسب، ولكنه سيقوض أيضاً التعاون الناجح مع السلطات الوطنية.

إن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أسهم بدرجة كبيرة في مجال

المحتجزين انتظاراً لإنهاء محاكمتهم. وتعيين قضاة مخصصين، ينبغي أن تتمكن كل من المحكمتين من تحقيق هدف إنهاء جميع المحاكمات في عام ٢٠٠٨. ويسرّ وفدي أن يذكر أن ثمة مواطناً ماليزياً يسهم في هذه العملية من خلال خدماته بصفته قاضياً مخصصاً.

وأود الآن التعليق أولاً على أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. يسرّ ماليزيا أن تلاحظ من التقرير أن تلك المحكمة على طريق إنهاء محاكماتها في عام ٢٠٠٨. وتبغى الإشادة بجهود رئيس المحكمة في وضع الجدول الزمني للمحاكمات والتخطيط لها للاستفادة من الوقت والموارد على أفضل وجه. ويسرنا أن نلاحظ أن المدعي العام، منذ تعيينه في عام ٢٠٠٣، ضاعف الجهود الرامية إلى تنسيق القضايا، وفقاً لما تقتضيه استراتيجية الإنجاز، وإحالة القضايا إلى السلطات الوطنية. وتلاحظ ماليزيا أيضاً أن بناء غرفة محكمة رابعة ساعد على الإسراع في المحاكمات ولا يزال عنصراً حاسماً في استراتيجية إنجاز عمل المحكمة.

إضافة إلى ذلك، من المهم جداً لنجاح المحكمة أن يطلع شعب المنطقة على عمل المحكمة وأن يفهم أهميتها. ونقدر مثابرة قلم المحكمة في العمل على زيادة التوعية بالمحكمة وشد اهتمام ودعم السكان المحليين ودول المنطقة والمجتمع الدولي من خلال برامج بناء القدرة. ونشجعه على الاستمرار في بذل جهوده.

وبالتحول إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يلاحظ وفدي مع التقدير أن المحكمة أجرت إصلاحات هيكلية وتشغيلية أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وكان أهم إصلاح داخلي هو تعديل القاعدتين ٩٨ مكررا و ٧٣ (د) لتمكين المحكمة من تقصير الفترة الزمنية وذلك بقبول المرافعات الشفوية بدلاً من المرافعات المكتوبة، وللإقتصاد في استعمال موارد المحكمة. ويسرّ ماليزيا أن

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، لإقامة العدالة في منطقة يوغوسلافيا السابقة ولتحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

تلاحظ اليابان إحالة قضية ستانكوفيتش من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى دائرة محكمة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وهي تمثل الإحالة الأولى لمتهم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محاكم وطنية. وإحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الولاية القضائية الوطنية خطوة بارزة صوب إقامة سيادة القانون في المنطقة. ونحن نأمل أن تُعزز القدرة القضائية لدول المنطقة وأن يوسع تعزيز إحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من الرتب المتوسطة والدنيا إلى محاكم وطنية، مع ضمان استيفاء المعايير الدولية وحقوق المتهمين.

وبالرغم من تلك الإنجازات، لا تزال اليابان قلقة على أن المسؤولين عن أشد الانتهاكات جسامة للقانون الإنساني الدولي، وهم كراديتش، وملاديتش، وغوتوفينا، لم يعقلوا بعد. واليابان تؤكد مجدداً على أن الالتزام الكامل للدول المجاورة ضروري لاعتقال وتسليم أولئك المهربين. ودعوني انتقل، بعد ذلك، إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تلتبس اليابان أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جهودها لإجراء المحاكمات بصورة فعالة بقدر الإمكان، بغية تحقيق المتوقع بإنجازه الوارد في تقريرها السنوي والقاضي بإكمال المرحلة الأولى من المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، وبعد ذلك تنتهي من تنفيذ استراتيجية الإنجاز برمتها.

وكما ورد في التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يتضح جلياً من التقدم المحرز في إقامة العدالة

إقامة العدالة في مرحلة ما بعد الصراع - ليس في تعزيز الاجتهاد القضائي الجنائي الدولي في أمور مثل المسؤولية الفردية وفيما يتعلق بالقدرة على ممارسة الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة خلال الصراعات الداخلية فحسب، بل أيضاً في الصقل الإجرائي. وإذ تعيد ماليزيا تأكيد دعمها الكامل للمحكمتين كليهما، فإنها تدعو المجتمع الدولي مرة أخرى أن يعطي دعمه الكامل والمتواصل للمحكمتين لتنفيذ ولايتهما وأهدافهما. وقيام الدول العظمى بالتزام متواصل حاسم أيضاً. وإقامة العدالة هامة في عملية بناء السلام المستدام. فبدون العدالة، لن يحل السلام.

**السيد هانيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** أود في

البداية أن أشكر رئيسي المحكمتين، القاضي ثيودور ميرون، والقاضي إريك موسي، على تقديمهما تقريريهما السنويين إلى الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشكر القاضية ميرون على خدمته المتفانية بوصفه رئيساً للمحكمة.

واليابان تقدر حقيقة أن المدعين العامين للمحكمتين أنجزا تحقيقاًهما في نهاية عام ٢٠٠٤. وأصدرا لوائح الاتهام بحق كبار المتهمين وفقاً لاستراتيجيتي الإنجاز. ونأمل أملاً قوياً أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بذل أقصى جهودهما لتعزيز الإجراءات الكفاء والفعال لأنشطة المحاكمات ولتحسين قدرة الإدارة بغية ضمان إنجاز جميع المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

واسمحوا لي أن أقدم تعليقات قليلة على عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أولاً وقبل كل شيء، نرحب بانتخاب الجمعية العامة لـ ٢٧ قاضياً طيلة المقاضاة في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام، وتطلع إلى مساهمتهم، بالتعاون مع القضاة الستة عشر الدائمين الذين انتخبوا في الخريف الماضي ويتم تعيينهم في

الجنايئة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على التوالي، على بيانهما الوافيين.

إن إنشاء المحكمتين له أهمية تاريخية، لأنهما أول محكمتين تدينان جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والفظائع التي تفوق الوصف. وهما رائدتان لأن عملهما ساهم في اعتماد نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، المحكمة الدائمة التي هدفها الأساسي وضع حد للإفلات من العقاب.

لقد استعرض وفد بلدي باهتمام الوثيقتين A/60/267 و A/60/229 ويود أن يشيد بالجهود التي لا تكل المبذولة من قبل موظفي المحكمتين للإسراع بتخفيف عبء عملهما وللوفاء بالمسؤوليات الثقيلة والملحة التي ينبغي تحملها كجزء من إستراتيجية الإنجاز.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يلاحظ بلدي مع الارتياح الإجراءات التي اتخذتها للإسراع بالمحاكمات المعروضة حاليا أمام الدوائر الابتدائية.

تعمل المحكمة الآن بكل قوتها بفضل تنفيذ إستراتيجية الإنجاز، التي تتضمن جدول المواعيد والتخطيط للمحاكمات الحالية والمستقبلية؛ وزيادة عدد القضاة عن طريق إنشاء قائمة بالقضاة مدة المقاضاة، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٤٣١ (٢٠٠٢) و ١٥١٢ (٢٠٠٣)؛ وإنشاء لجنة محاكمة هدفها تيسير إعداد القضايا الجديدة؛ وإنشاء فريق عمل للترجمة مكلف بالنظر في طرق ووسائل تيسير ترجمة الوثائق، لتفادي تأخير النظر في القضايا.

ونحن على ثقة بأن افتتاح قاعة رابعة للمحكمة، تعمل منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، سيساهم في تخفيف عبء العمل الثقيل على المحكمة. ونود أن نغتني هذه الفرصة لشكر حكومي بريطانيا العظمى والنرويج على مساهمتهما

وإنهاء الإفلات من العقاب أن الإدانة والبراءة حُسمت فيما يتعلق بالقادة السابقين المتهمين، الذين من المحتمل أنهم لم يكونوا ليمثلوا أمام محكمة قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونلاحظ مع التقدير أن إحالة قضايا إلى محاكم وطنية تتم بصورة مرضية، كما ظهر من حقيقة أن المدعي العام أحال ملفات خمسة عشر متهما إلى رواندا حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعوتنا إلى مزيد من تعاون الدول المجاورة.

ومع مراعاة عزم كلتا المحكمتين، إنجاز المرحلة الأولى من المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وفقا لاستراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما، فالوقت مناسب الآن للنظر كذلك في الجدول الزمنية لكلتا المحكمتين، أي تحديد مواعيد قضايا الاستئناف. إذ ستكون هناك حاجة إلى وضع جداول زمنية مسبقا وتنسيق أفضل بين المحكمتين لتفادي وضع عبء كبير على دوائر الاستئناف.

ونحن ندعو إلى أكبر قدر من التعاون والجهود من موظفي المحكمتين، والدول المجاورة والمجتمع الدولي بغية الوفاء بالهدف العظيم، أي تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في الإقليمين إلى العدالة.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أقول إن اغليابان تستعرض بعناية التقارير العادية التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة بشأن جهودهما وبشأن التقدم المحرز في الوفاء باستراتيجيتي الإنجاز الخاصتين بهما.

السيد أندرياناريغيلو - رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يود وفد مدغشقر أن يشكر رئيس المحكمة

أخيراً، نحث الدول الأعضاء على أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المحكمتين حتى تتغلبا على المشاكل المتصلة باعتقال المجرمين الفارين وإحالتهم إليهما.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه الحار للقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على إسهاماته القيمة في عمل تلك المؤسسة.

**السيد لافالد (النرويج)** (تكلم بالانكليزية): أستهل

بياني بالإعراب عن تقدير النرويج الكامل للإنجازات الرفيعة المستوى التي حققتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، كما تعبر عن ذلك مختلف الأحكام الصائبة والتقارير المعروضة علينا. وأود أيضاً أن أشكر رئيسي المحكمتين على التقارير السنوية المفصلة التي نرى أنها تعكس بدقة التقدم المستدام المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض.

إن عمل المحكمتين قد أدى دوراً حاسماً في دعم قضية العدالة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وكما أكدنا دائماً، فإن لهاتين المحكمتين دلالة أوسع نطاقاً. فهما تمثلان آليتين ناجعتين لإنفاذ القانون الجنائي الدولي، وسيكون لهما تراث من الفقه الدولي يمكن أن تسترشد به المحاكم الأخرى، بما فيها المحاكم الوطنية، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، ويمنع ارتكاب أسوأ الجرائم التي تمثل شاغلاً دولياً. وبذلك، فإنهما تسهمان في بلورة العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الجماعية بصفة عامة.

ونشني جهود كل من المحكمتين لوضع استراتيجيات الإنجاز، التي أقرها مجلس الأمن، موضع التنفيذ. ولقد ارتفعت الكفاءة الإدارية للمحكمتين ارتفاعاً كبيراً، وهما ملتزمتان بالجدول الزمني. ووفقاً لتقرير المحكمة الجنائية الدولية

السخنية، التي جعلت من الممكن بناء قاعة الاستماع في الوقت المناسب.

وأنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، خلال السنوات العشر من إنشائها، محاكمة خمسين شخصاً، بمن فيهم أفراد من الرتب العليا. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، انتهى مكتب المدعي العام من التحقيق في المشتبه بارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية. ونرى في ذلك علامة مشجعة على تحسن عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأود أن أشدد على أن الدور الحقيقي للمحاكم الدولية هو السعي وراء وإصدار الأحكام ضد مدبري أكثر الجرائم خطورة، مثل الإبادة الجماعية، إلى جانب الفاعلين الرئيسيين والجناء ذوي المناصب الرفيعة - القادة - على أن تترك الحكم في حالة مرؤوسيههم للمحاكم الوطنية المختلفة. كما أن إحالة المتهمين من المستوى المتوسط أو المستوى الأدنى إلى المحاكم المحلية المختصة وتوفير الدعم النشط لتعزيز القدرات القضائية والتدريب للأفراد العاملين بالمحاكم الوطنية عناصر أساسية أيضاً في تلك الإستراتيجية.

وتقع على عاتق المحكمتين مسؤولية تاريخية، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراع. فهما مسؤولتان عن الدفاع عن القيم الإنسانية والإسهام في استعادة السلام وصونه في تلك المناطق من العالم التي تشهد ارتكاب جرائم فظيعة.

ووفقاً للإطار الزمني المحدد في القرارات ١٥٠٣ (٢٠٠٤) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، فإن المحكمتين الآن في مرحلة استراتيجية الإنجاز. وفي هذا السياق، نؤيد التوصيات الواردة في الوثيقة A/60/229 التي تدعو المجتمع الدولي إلى أن يوفر للمحكمتين الموارد البشرية والمالية والمادية لتمكينهما من الاضطلاع بولايتيهما بصورة فعالة. وفضلاً عن ذلك، فإن التعاون الكامل من جانب السلطات الوطنية يكتسي أهمية كبيرة، لأن القضاء الجنائي الدولي والقضاء الجنائي الوطني متكاملان.

يؤثر على بشدة على تنفيذ إستراتيجية الإنجاز في وقتها المحدد. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مثل ٢٢ متهماً جديداً أمام محكمة يوغوسلافيا. وستسهم الدائرة الجديدة لجرائم الحرب في نجاح استراتيجية الإنجاز. ولذلك، أسهمت النرويج مالياً في إنشاء تلك الدائرة.

والتعاون المتزايد للمحكمتين مع الدول والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية يعزى، جزئياً، إلى توسيع أنشطة برامج التوعية بالمحكمتين ونموها المستمر. وتثني النرويج على جهود المحكمتين للمساعدة على تعزيز الولايات الوطنية في تناولها للقضايا وتوفير معلومات دقيقة عن أنشطتها لزيادة التوعية بها وزيادة الدعم لعملها.

والنرويج تشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود لاعتقال المتهمين الرئيسيين الفارين وإحالتهم إلى المحكمتين توطئة لمحاكمتهم، كما حدد مجلس الأمن. ولن تتحقق المهمة الرئيسية للمحكمتين قبل أن يقدم المتهمون من أعلى الرتب إلى العدالة.

وعلى جميع الدول أن تفي بالتزامها الدولي بالتعاون فيما يتصل بطلبات تقديم المساعدة الكاملة والفعالة للمحكمتين. وينطبق ذلك أيضاً على الشهود، وتقديم الدعم المالي والمادي وتوفير المساعدة العملية في إنفاذ الأحكام. ونشجع الدول على أن تثبت التزامها المستمر بعمل المحكمتين من خلال تدابير ملموسة في تلك المجالات الهامة. وسوف نفي بالتزامنا طويل الأجل بالإنجاز الناجح للمهام المناطة بالمحكمتين من قبل مجلس الأمن.

**السيد مانونغي** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إريك موس، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، على إحاطتهما الإعلاميتين.

لرواندا، فإن هذه المحكمة في طريقها إلى الانتهاء من كل المحاكمات الابتدائية، التي تشمل ٦٥ إلى ٧٠ شخصاً، بحلول عام ٢٠٠٨.

غير أن الموقف المالي للمحكمتين ما زال يبعث على القلق. ويمكن أن يهدد ذلك تنفيذ استراتيجيات الإنجاز. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تفي كل الدول بالتزامها المالية وتسدد اشتراكاتها المقررة.

ويسرنا أن نلاحظ أن كلاً من محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة استمرت في العمل بكامل طاقتهما خلال الفترة قيد الاستعراض.

وترحب النرويج بإنشاء الدائرة الرابعة في إطار محكمة رواندا، مما يساعد على زيادة قدرة المحكمة، التي تجري محاكمتها الآن في أربع دوائر في آن واحد. والإسهام المالي للنرويج، مع إسهام المملكة المتحدة، في إنشاء الدائرة الرابعة دليل على دعمنا القوي والمستمر للمحكمة.

وفي إطار تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، عقدت المحكمتان العزم، عن حق، على التركيز على أكبر القادة المشتبه في أنهم يتحملون النصيب الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في نطاق ولاية المحكمتين. وفي الوقت نفسه، ركزت المحكمتان على إحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من الرتب المتوسطة والدنيا إلى القضاء الوطني، كلما أمكن. ومن المهم أن تحظى المحكمتان على كامل دعم المجتمع الدولي وتعاونه. وقد نفذت النرويج إجراءات قانونية تمكنا من التعاون مع المحكمة ومساعدتها بالكامل. ونحث الدول الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

ويشجعنا إنشاء دائرة جرائم الحرب المتعلقة بدولة البوسنة والهرسك. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك عدد متزايد من الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الأمر الذي قد



وتواصل تترانيا دعم التدابير التي اتخذتها المحكمة لنشر المعلومات عن عملها على الصعيد الدولي، والأهم من ذلك نشر هذه المعلومات في رواندا. وإذا أريد لرواندا أن تحقق اندمال الجروح والمصالحة يجب أن ينبع التسامح والمصالحة من الداخل. ونحن ننظر إلى برنامج المحكمة للتوعية بوصفه برنامجا فعالا في ذلك الصدد، لذلك فهو يحتاج إلى دعم أكبر كجزء من استراتيجية الإنجاز.

ونود أن نوكد أن استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة تقوم على محاكمة المسؤولين الرفيعي المستوى والمسؤولين الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن الجرائم المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية. ولذلك نضم صوتنا إلى الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء الأخرى إلى قبول إحالة القضايا الباقية ذات المستوى الأقل إلى سلطاتها القضائية الوطنية لمحاكمتها.

ولدعم محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب تقديم من تتهمهم المحكمتان إلى العدالة إذا أريد للبلدان والمناطق المتضررة أن تحقق الاستقرار. كما أننا مقتنعون بأن نجاح المحكمتين يُعزى إلى استمرار الدعم المالي من المجتمع الدولي. ومرة أخرى ناشد الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة للمحكمتين. فلقد أثبتت المحكمتان أنهما الآن أكثر كفاءة وتحتاجان إلى دعمنا القوي لكي تنفذا استراتيجيات الإنجاز. إن توفير الموارد المالية الوافية بالغرض أمر حاسم. وينبغي ألا نخذلها.

**السيد كالوديروفتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية):** في أعقاب الزلزال المأساوي الذي تسبب في خسائر فادحة للأرواح والممتلكات في باكستان والهند وأفغانستان، أود أن أتقدم بخالص عزاء حكومتي إلى شعوب وحكومات تلك البلدان.

وأود في البداية أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، على تقريره السنوي الشامل.

إن السعي إلى إقامة العدل إثر الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة هي المهمة الرئيسية المناطة بالمحكمتين نيابة عنا وتحقيقاً لمصالحنا. وعملها بالنسبة إلينا يستحق منا أقصى الدعم الجماعي.

إننا نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على السرعة التي تنفذ بها محاكماتها وعلى تفانيها في استراتيجية الإنجاز التي تتبعها. ونذكر أن هذا التخطيط يعتمد على مساعدة وتعاون الدول المطلوب منها المساعدة على اعتقال المتهمين الذين ما زالوا طلقاء.

ومن أجل العدالة والاستقرار، ليس في رواندا وحدها بل في منطقة البحيرات الكبرى أيضا، يجب إيلاء اهتمام أكبر لاعتقال وتسليم المتهمين. وذلك وفقا للالتزام كل الدول الأعضاء بدعم المحكمة في تنفيذ ولايتها. وينبغي ألا نفلح شيئا قد يقوض بلوغ هدف الإنجاز في عام ٢٠٠٨ الذي حددته المحكمة لنفسها.

إننا نرحب باستكمال قاعة المحاكمة الرابعة وممتنون لأنها أسهمت في كفاءة المحكمة واستراتيجية الإنجاز أيضا. ونشكر حكومتي النرويج والمملكة المتحدة اللتين مكنت تبرعاتهما من بناء قاعة المحكمة.

ويشجعنا بصفة خاصة الجهد الذي يبذله المدعي العام بموجب المادة ١١ مكرر لاستكشاف الكيفية التي قد يتم بها إحالة بعض المتهمين إلى رواندا لمحاكمتهم وشروط ذلك. وهذا الجهد يعيد تأكيد تعزيز النظام القضائي في رواندا والثقة به. وهو أيضا إسهام هام في الثقة المتبادلة بين حكومة رواندا والمحكمة. وبهذه الروح نرحب بإحالة ١٥ ملفا لمشتبه فيهم غير متهمين إلى حكومة رواندا. وبالطبع سيبقى المشتبه فيهم أبرياء حتى تثبت إدانتهم.

واعتقلهم، فهُم حسب قول مكتب المدعية العامة ينتقلون عبر أراضي صربيا والجبل الأسود أو يقيمون فيها. ولقد تجاوز عدد طلبات المساعدة المقدمة إلى مكتب المدعية العامة ٩٤٠. ويجري حاليا التعامل مع تلك الطلبات بسرعة وفي وقت مناسب، إذ لم يبق سوى أقل من ٢ إلى ٣ في المائة من الطلبات التي لم يُبت فيها أو لم يُرد عليها مدة أكثر من شهرين.

إن مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود وحكومة جمهورية صربيا قد تنازلا حتى الآن عن الحق في التكتّم على أسرار رسمية وعسكرية لـ ٣٥٠ فردا من أفراد الجيش والشرطة، وكذلك لمسؤولين حكوميين. وفي مجال التعاون هذا، تقدم صربيا والجبل الأسود مساعدة فعالة إلى مكتب المدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تعقب الشهود والمشتبه فيهم وإجراء المقابلات معهم وأخذ شهادتهم.

وتم حتى الآن تزويد مكتب المدعية العامة ببضعة آلاف من الوثائق، التي تشمل أوراقاً سرية. وقد أُتيحَت هذه الوثائق لمكتب المدعية العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسرعة أكبر بكثير مما كان يتم في السابق. وتزود صربيا والجبل الأسود الآن المكتب بكل الوثائق المتوفرة لديها.

وما يدل على تكثيف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هو أن التبادل الرفيع المستوى للزيارات بين بلغراد ولاهاي قد أصبح ممارسة منتظمة. وأسهمت تلك الزيارات إسهاما كبيرا في تبادل معلومات هامة وفي إعادة تهيئة جو الثقة المتبادلة والانفتاح. علاوة على ذلك، اعتمد برلمان جمهورية صربيا مدونة جنائية جديدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتتضمن هذه المدونة العديد من الأحكام التي تيسر التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وأثناء زيارة لبلغراد قامت بها مؤخرا رئيسة الادعاء العام أكدت على ارتياحها لتعاون السلطات المختصة في

ويسرني أن أتمكن من إبلاغ الجمعية العامة بأن صربيا والجبل الأسود بدأت مؤخرا مفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يثبت التزامنا القوي بالبناء على أفضل التقاليد والمنجزات في تعزيز مجتمعنا وعلاقاتنا مع جيراننا. ولا شك أن هذه الخطوة ستقربنا من الهدف النهائي، وهو التكامل الأوروبي - الأطلسي.

وفي ذلك الصدد، ما زالت سلطات صربيا والجبل الأسود وحكومة صربيا تواصل جهودها للوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن استراتيجية إنجاز تعاوننا مع محكمة لاهاي هي - وهذا ما ندرکه تماما - ذات أهمية حيوية لصربيا والجبل الأسود. فلا يوجد حل آخر ولا يوجد بديل للتعاون الكامل وغير المشروط.

ويمكن النظر في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من جوانب مختلفة: اعتقال وإحالة الهاربين، ورفع غطاء السرية عن مسؤولين حكوميين، وتسليم الوثائق، والحوار وتبادل الزيارات، والتعاون الإقليمي، واستراتيجية الإنجاز التي تتبعها هذه المحكمة.

وتتخذ صربيا والجبل الأسود باستمرار كل التدابير اللازمة لتيسير التسليم والاعتقال الطوعيين للهاربين الباقين الذين يُعتقد أنهم داخل أراضيها. ولقد ارتفع عدد المتهمين المحالين إلى المحكمة من صربيا والجبل الأسود إلى ٣٧. وتشكل تلك الإحالات نموذجا، ضمن أمور أخرى، للتعاون الفعال الذي يقوم على المعلومات التي يُعول عليها وتُقدم في الوقت المناسب.

وفي نفس الوقت، تثبت سلطات صربيا والجبل الأسود التزامها الراسخ بأداء التزاماتها الدولية من خلال بذل الجهود المتواصلة للعثور، إذا أمكن، على ستة هاربين باقين

لجمهورية صربيا على مذكرة تفاهم مع نظيره من كرواتيا والبوسنة والهرسك. ومن المقرر أن يتم التوقيع على مذكرة مماثلة مع مقدونيا في وقت لاحق هذا العام. كما وقّع المدعي العام للدولة في جمهورية الجبل الأسود على مذكرة تفاهم مع كرواتيا، والبوسنة والهرسك.

ونرحب بالاتفاق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي يسمح للبعثات القائمة للمنظمة في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا والجبل الأسود برصد محاكمات جرائم الحرب التي تحيلها إلى المحاكم الوطنية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشعر بالامتنان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا، والبلدان التي تقدم المساعدة إلى جمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود في تعديل تشريعاتهما الجنائية لكي تتفق مع معايير المحكمة الجنائية الدولية وتقديم التدريب للمدّعين العامّين والقضاة الذين يتعاملون مع محاكمات جرائم الحرب. وبغية تحسين قدراتنا على محاكمة جرائم الحرب، فإننا نتطلع إلى المزيد من توفير فرص التدريب.

إن سلطات صربيا والجبل الأسود تؤيد الموقف المشترك لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بشأن اتخاذ تدابير للتنفيذ الفعال لولاية المحكمة الدولية فيما يتعلق بتجميد أموال الهاربين. ووجه المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الدولية السلطات المختصة إلى استكشاف إمكانيات تنفيذ التدابير ذات الصلة في النظام القانوني لصربيا والجبل الأسود. والقانون بشأن تجميد أصول الهاربين معروض حاليا على برلمان الاتحاد. وفي غضون ذلك، فرضت المحكمة المحلية لبلغراد تدبيرا مؤقتا بتجميد أموال الهاربين وأصولهم.

وندرک إدراکا كاملا أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الكاملة في إقليم يوغوسلافيا السابقة ما لم تضطلع المحكمة

صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا، ويسرني أيضا أن أقول إنه أثناء زيارة رئيسة الادعاء العام ليودغورتشا، أعربت عن ارتياحها للتعاون التام من جانب سلطات جمهورية الجبل الأسود مع المحكمة.

وثمة شكل هام من أشكال التعاون الثنائي، ولعله أهم هذه الأشكال، وهو إحالة القضايا وفقا للمادة ١١ مكرر من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة. ولقد أُشير حتى اليوم إلى أهمية استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة، وإحالة القضايا هي أحد أهم عناصر استراتيجية الإنجاز. وأود أن أؤكد مجددا أننا مستعدون لإحالة القضايا وراغبون في إجراء محاكمات عادلة ومحايدة لمرتكبي جرائم الحرب وقادرون على القيام بهذا الإجراء.

إن الإجراءات المتبعة أمام مجلس جرائم الحرب في بلغراد فيما يتعلق بقضية أوفكارا قيمها المراقبون الدوليون المتخصصون بأنها ناجحة جدا ومنسجمة مع المعايير الدولية. وإنني على ثقة بأن التعاون الكفؤ سيستمر بل سيعزز. وأود أن أؤكد بصفة خاصة على أنه كان الكثير جدا سيعني لنا لو كانت المحكمة أحالت إلى بلغراد قضية مركشيتش وراديتش وسليفانكاين للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبت في أوفكارا. ونؤمن بأن إحالة هذه القضية إلى جهازنا القضائي كانت ستشكل تأكيدا قويا آخر على التقدم الكبير الذي أحرز في التعاون خلال العام الماضي.

وبذلت سلطات صربيا والجبل الأسود كل ما في وسعها لتعزيز التعاون الإقليمي، أولا وقبل كل شيء، عن طريق تعزيز التعاون بين أفراد الشرطة والتعاون بين مكاتب المدّعين العامّين في المنطقة. واجتمع بضع مرات مدّعون عامّون من صربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك بغية استكشاف ومناقشة المزيد من التعاون فيما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب. ووقّع المدعي العام

آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتنطوي الاستراتيجية على عملية ذات ثلاث خطوات تتضمن استكمال التحقيقات وإجراء المحاكمات والاستئنافات في إطار جداول زمنية متفق عليها. واختتم المعيار الأول، وهو بالتحديد استكمال التحقيقات، في نهاية عام ٢٠٠٤. ونلاحظ أن التقرير يوضح أن إنجاز هذا المعيار بدأ ينعكس في التوظيف في المحكمة وميزانيتها.

وبصرف النظر عن إجراء المحاكمات، فإن الجزء الحيوي لاستراتيجية الإنجاز هو العمل الذي تضطلع به المحكمة الدولية مع المحاكم الوطنية للبلدان المعنية. ونحن نشيد بتلك الجهود التي، في جملة أمور أخرى، ستعزز نضج المحاكم والأنظمة القانونية في هذه البلدان.

وتم إنجاز العمل لبناء قدرات القضاة والمحامين في كرواتيا استعدادا لإحالة قضايا معينة إلى الولايات القضائية الوطنية للمحاكمة. وعينت السلطات الكرواتية أربع محاكم لسماع قضايا جرائم الحرب، وتم مؤخرا إحالة إحدى تلك القضايا، التي تشمل متهمين.

ويسرنا أن التقرير بصفة عامة يعلق بشكل موضوعي على تعاون المحكمة الدولية مع الحكومة الكرواتية فيما يتعلق بالطلبات التي تقدم للمساعدة، وخاصة على التعاون مع مكتب المدعي العام. ولكن التقرير يسبق في تاريخه حصول أحداث هامة متعلقة بتعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية، بما في ذلك إجراء آخر تقييم لرئيس الادعاء العام.

ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، دأبت السلطات الكرواتية على تنفيذ خطة عمل للتعاون مع المحكمة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالمسألة المعلقة الأخيرة، وهي مسألة الهارب أنتي غوتوفينا. واتخذت تدابير وإجراءات قوية وشاملة ومستمرة بغية التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في خطة العمل، التي كان هدفها الرئيسي هو أن تبذل السلطات الكرواتية أقصى وسعها لتحديد مكان الهارب غوتوفينا

الدولية بولايتها. ولذلك فإن صربيا والجبل الأسود على استعداد لأن تقدم إسهامها الكامل في عمل المحكمة الدولية وتقدم للعدالة المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بمن فيهم راتكو ملاديتش.

وسيوصل العمل القوي الرامي إلى الوفاء بالتزاماتنا الدولية نحو المحكمة الدولية، مما نعتبره يخدم مصالحنا الوطنية وذا أهمية حيوية لانضمامنا إلى التكامل الأوروبي - الأطلسي. وتشكل النتائج التي أحرزت حتى الآن أفضل برهان على ذلك.

### السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية):

ترحب كرواتيا بتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لهذه الدورة الستين للجمعية العامة. وقد أعربنا عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعرب عن شكري للقاضي ميرون على تقريره المفصل وعلى جميع الجهود التي يبذلها لتضطلع المحكمة الدولية بولايتها بطريقة كفؤة وفعالة. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أشيد بالقاضي ميرون على إسهامه الكبير في عمل المحكمة الدولية وإدارتها.

وكما ذكر ممثلو بلدي مرارا وتكرارا، فإن كرواتيا أحد المناصرين الرواد لإنشاء المحكمة الدولية، التي اضطلعت بدور خاص في إقامة العدالة لضحايا الصراعات على الأقاليم التي تقع في إطار ولايتها القانونية. وأولت كرواتيا دائما اهتماما قويا لنجاح المحكمة الدولية. وهناك مسألتان سأتناولهما في هذا البيان هما تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية، والتقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية إنجاز المحاكمات.

إن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية، التي قدمها رئيس المحكمة الدولية آنذاك، وافق عليها مجلس الأمن في

بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التزامها الواسع بسيادة القانون. وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن إلا أن يعزز هذا الحل ويساعد الحكومة في الإصلاحات المقبلة. وفي هذا السياق، ندعم بقوة عمل المحكمة الدولية وجهودها في الوفاء بولايتها.

**السيد كمانزي (رواندا)** (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إيريك موسى، على عرضه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/60/229. ونثني على رئيس المحكمة الدولية والمدعي العام ورئيس و كاتب المحكمة على عملهم خلال العام الماضي لكفالة إنجاز عملها بنجاح في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨.

تظل رواندا آملة أن تطبق المحكمة الدولية العدالة بحق الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. ونتعهد بدعمنا المتواصل لكفالة أن يسير عمل المحكمة بأكثر قدر ممكن من السلاسة.

وفقاً للتقرير المعروض علينا، انتهت محاكمة ٢٥ شخصاً، بينما لا تزال قضايا ٢٥ شخصاً آخرين جارية، وهناك ١٦ شخصاً بانتظار محاكمتهم، وتم تحديد خمسة منهم لإحالتهم إلى المحاكم الوطنية. ولا يزال ١٤ شخصاً صدرت بحقهم لوائح اتهام فارين من وجه العدالة، ويعتزم المدعي العام إحالة ٤ منهم إلى المحاكم الوطنية. وقد تم التحقيق في ثماني قضايا أخرى وقدمت لتثبيتها، وستحال أربع قضايا منها إلى الولايات القضائية الوطنية لإجراء المحاكمة. واستناداً إلى هذه المعلومات، تتوقع المحكمة الدولية أن تنتهي من محاكمة ٦٥-٧٠ شخصاً في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨.

ولئن كنا نرحب بتقييم النتيجة المتوقعة للمحكمة الدولية قبل نهاية عام ٢٠٠٨، فإننا نذكر بأسف أن المحكمة الدولية، قبل سنوات قليلة، استهدفت تقديم ما يقرب من ٢٠٠ مشتبه فيهم للمحاكمة من الذين يتحملون أعظم

وإلقاء القبض عليه وتسليمه للمحكمة الدولية. وكان الشرط المسبق الهام هو كفالة ترشيد كفاءة جهاز الأمن. وتم تزويد المحكمة الدولية بأخر المعلومات عن جميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خطة العمل.

إن الحكومة الكرواتية مقتنعة بأن جميع السلطات ذات الصلة المكلفة بالتعاون مع المحكمة الدولية تبذل كل الجهود الممكنة لتحديد مكان المهرب وإلقاء القبض عليه وتسليمه. ورئيس كرواتيا ورئيس وزرائها كلاهما ضمنا، في بيانتهما عقب الاجتماع مع رئيسة الادعاء العام كارلا ديل بونتي في زغرب في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تعاون كرواتيا التام والمستمر والتزامها بتسوية هذه المسألة. وأكد رئيس الوزراء من جديد على ذلك الموقف، في خطابه لاجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي الذي عقد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بعد إصدار قرار الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات الانضمام مع كرواتيا.

وتم أيضا إظهار التعاون الكامل مع المحكمة الدولية عن طريق الاستجابة الحسنة التوقيت والشاملة لطلباتها فيما يتعلق بالوثائق والشهود. كما أن التعاون القضائي مستمر بشكل سلس. وأحرزت تقدما الجهود الرامية إلى كبح تقدم الدعم والمساعدة السياسييتين والتشغيليتين للمهرب. وعملية الرصد والتحقيق شاملة ومثمرة. ويقود مكتب المدعي العام تعاون كرواتيا الشامل مع المحكمة الدولية ويتحمل مسؤولية خاصة عن تنفيذ خطة العمل.

واستنتجت رئيسة الادعاء العام، في آخر تقييم لها لفرقة عمل الاتحاد الأوروبي، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أن "كرواتيا تتعاون تعاوناً كاملاً".

وكما قال رئيس الوزراء في العديد من المناسبات، فإن كرواتيا تبقى ملتزمة بالتنفيذ المستمر لخطة العمل إلى أن تتم تسوية مسألة غوتوفينا. وتنظر الحكومة إلى هذا الأمر

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار إحالة ١٥ قضية على الأقل إلى المحاكمة في رواندا. وثمة مبدأ مقبول على نطاق واسع أنه ينبغي للمحاكمات دائما أن تجرى في أقرب مكان ممكن من مواقع ارتكاب الجرائم. والجرائم المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ارتكبت في رواندا. وتعتقد حكومتنا بأن كل المحاكمات المعتمز إحالتها ينبغي إجراؤها في رواندا. ومن شأن هذا أن يعالج مشكلة أثير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على رواندا وأن ينهض بقضية العدالة، بينما يكافح في الوقت نفسه ظاهرة الإفلات من العقاب، ذلك أن العدالة لن تتحقق فحسب، بل سيرى الروانديون أيضا أنها تتحقق في رواندا. كما نعتقد بأن إحالة المحاكمات من شأنه أن يعزز المصالحة الوطنية وتضميد الجراح.

لقد اتخذت حكومتنا التدابير الضرورية لضمانة المجتمع الدولي بأن عقوبة الإعدام لن تصدر في أي من القضايا المحالة. وأود أن أجدد هذا الالتزام للجمعية العامة وأن أوضح أن هذه المسألة ينبغي ألا تعوق بعد الآن التقدم في عملية الإحالة.

وفيما يتصل بخطط إحالة القضايا للمقاضاة أمام المحاكم الوطنية، من الحتمي أن تتخذ المحكمة الدولية الإجراءات المناسبة لدعم وتعزيز جهود بناء قدرات رواندا حتى تسير العملية بسلاسة. وسيكفل بناء القدرات أيضا إرثا مستداما لعمل المحكمة الدولية. لذا فإننا نرحب بعمل قلم المحكمة، حسبما أبرز في الفقرتين ٦٣ و ٦٤ من التقرير، لكننا نشجع المحكمة الدولية على تكثيف هذه الجهود، لا سيما عن طريق توكيل المحامين الروانديين وعن طريق برامج الإرشاد والإحلاق.

ونعتقد أيضا أن من الحيوي أن يتم قضاء فترات الأحكام داخل رواندا. وهذه هي النقطة الأخرى التي ما فتئت حكومة رواندا تناادي بها منذ عام ١٩٩٤. ويتطلب المنطق السليم والعدالة الطبيعية على السواء قضاء فترة

المسؤولية عن الإبادة الجماعية. وبدأ هذا العدد يتناقص عبر السنوات، واليوم فإننا نتحدث عن ٦٥-٧٠ متهما فقط، أي ما يقرب من ربع العدد الأصلي. ووفقا لتقييمنا فإنه لئن كان عدد الأشخاص المستهدف مقاضاتهم قد انخفض، فلا تزال اتهامات خطيرة موجهة ضد بعض من المشتبه فيهم الذين باتوا غير مستهدفين للمقاضاة. وحتى بالنسبة إلى الذين ما زالوا مستهدفين للمقاضاة، يبقى العديد منهم طلقاء يحظون بملجأ آمن. بمنأى عن العدالة الدولية من جانب دول أعضاء في هذه المنظمة. إننا نناشد المدعي العام ومجلس الأمن أن ينفذا الأحكام ذات الصلة للنظام الأساسي للمحكمة الدولية لكفالة أن تتعاون جميع الدول وتسلم هؤلاء المهارين. ونناشد مجلس الأمن أن ينظر بجديّة في هذه المسألة، لكفالة أن لا يهرب أي مشبه فيه من وجه العدالة.

وكما قلنا مرات عديدة من قبل، ينبغي ألا يتم النظر إلى استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية على أنها استراتيجية لتتصل المجتمع الدولي من التزاماته بتقديم كل المشتبه في ارتكابهم الإبادة الجماعية إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في رواندا أو في أي مكان آخر. إن الطبيعة الخطيرة لجريمة الإبادة الجماعية تتطلب أن نكفل أن لا يفلت أحد من العقاب.

وإذ تحرز المحكمة الدولية تقدما نحو إنهاء عملها، ينبغي لنا أن نفكر في أثرها على تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا، وهو السبب الرئيسي من إنشائها في المقام الأول. ونعتقد بأن أثر المحكمة الدولية على هذه العمليات في رواندا كان مقيدا ببعدها المسافة الجغرافية الفاصلة بين أروشا ورواندا والمشاكل الإدارية والأخلاقية التي اعترضت المحكمة الدولية في بداية نشوئها. وسيكون من المؤسف جدا أن تنهي المحكمة الدولية عملها من دون أن يلمس الروانديون أثرها، كما كان متصورا عند إنشائها.

الأحكام في المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم. ومن شأن هذا أيضا أن ينهض بمسألة العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب والارتقاء بالمصالحة الوطنية. وناشد المحكمة الدولية أن تسرع من عملية تنفيذ الأحكام في رواندا، نظرا لأنه تم إكمال مرفق الاحتجاز الذي يفرض معايير الأمم المتحدة قبل أكثر من سنة.

وناشد قلم المحكمة أن يتخذ نهجا ابتكاريا بقدر أكبر في تنفيذ برامج المساعدة. وينبغي بذل جهد أكبر للوصول إلى المجتمعات الريفية، التي كان أثر الإبادة الجماعية عليها أشد دمارا. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهد أكبر أيضا في العمل مع سلطات المقاطعات المحلية في برامج التطوير المناسبة للمجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسجل تقدير حكومتي لرئاسة المحكمة الدولية لمواصلة تحسين أدائها. ونشيد أيضا بنقل منسق إدارة الشهود من أروشا إلى كيغالي لمساعدة الشهود. ونشيد بالمجتمع الدولي أن يدعم المحكمة الدولية، وبخاصة حكومتي النرويج والمملكة المتحدة، اللتين مولتا، عن طريق الإسهامات الطوعية، بناء قاعة محكمة رابعة افتتحت في شهر آذار/مارس من هذا العام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البندين ٧٦ و ٧٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.